Ambassade du Royaume des Pays-Bas
en Tunisie

THE
CARTER CENTER

"الدروس المستفادة من انتخابات 23 اكتوبر 2011"

العلاقة بين المجتمع المدني و الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

التقرير النهائي

لمحة عامة

في أواخر سنة 2013 وأوائل سنة 2014، التقى 268 عضوا من بين الأطراف المعنية بالانتقال الديمقراطي في تونس لسلسلة من ورشات العمل لإستخلاص الدروس المستفادة من تجربة إنتخابات أكتوبر 2011. و عُقدت ورشات العمل هذه في عدة مدن في مختلف جهات البلاد ، حيث اجتمع ممثلون عن منظمات المجتمع المدني مع البعض من أعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للإنتخابات لعام 2011 لتبادل الخبرات و وجهات النظر و مناقشة التحديات التي أحاطت بالعملية الانتخابية آنذاك. و قد صاغ المشاركون توصيات لدعم الانتخابات الوطنية المرتقبة في عام 2014 و التي من شأنها أن تُوجّه إلى مختلف الأطراف المعنية بالشأن الإنتخابي التونسي، بما في ذلك الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات (ISIE). و يلخص هذا التقرير عملية ونتائج دورات ورشات العمل كما يقدم توصيات يمكن للسلطات الانتخابية في تونس النظر فيها و الأخذ بها قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المرتقبة.

نظمت ورشات العمل من قبل مركز كارتر بدعم مالي من حكومة هولندا.

السياق العام

بعد سقوط نظام بن علي الاستبدادي في جانفي 2011، توجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب 217 عضوا للمجلس الوطني التأسيسي المكلف بصياغة الدستور الجديد. و لقد أجريت الانتخابات في 23 أكتوبر 2011 و عرفت تنافسا سياسيا حقيقيا لأول مرة في تونس بعد أكثر من خمسين عاما من الحكم الاستبدادي و قد تمكّن العديد من منظمات المجتمع المدني من الحصول على الاعتماد و نشر ملاحظين لتقييم العملية الإنتخابية. و على إثر هذه الانتخابات، عقدت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية (بما في ذلك مركز كارتر) ورشة عمل في تونس لتحليل التجربة و لإستخلاص الدروس المستفادة من إنتخابات 23 أكتوبر 2011 و قدّم ممثلو الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات السابقة (ISIE) التقرير النهائي حول إدارتها للانتخابات كما شاركوا في النقاش العام لورشة العمل.

ورغم توزيع ملاحظي منظمات المجتمع المدني في عدة جهات في البلاد أثناء العملية الإنتخابية، فإنّ الأنشطة و الجهود المبذولة لتحليلها و إستخلاص الدروس منها باتت ضئيلة. و في نفس السياق ، لم تُمنح لأعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات (IRIEs) سوى فرص قليلة للقاء في الجهات لتحليل تجربتهم في إدارة الانتخابات. لذا جمع هذا المشروع هاته الأطراف المذكورة – بما فيها المجتمع المدني و أعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للإنتخابات– لتمكينها من مناقشة تجاربها خلال إنتخابات 2011، و لتمكينها أيضا من استخلاص و صياغة توصيات لمختلف الأطراف المعنية تحسبا للانتخابات القادمة.

و بدعم من مركز كارتر ، شاركت خمس منظمات من المجتمع المدني في ورشات عمل جهوية شملت جميع أنحاء تونس و عقدت سبع دورات في أواخر سنة 2013 وأوائل سنة 2014 غطت منطقة تونس الكبرى و القيروان وقفصة وقابس والكاف، وسوسة. وأدرجت كل ورشة عمل جهات معينة بناء على تقسيم الدوائر الانتخابية الذي وقع إعتماده في انتخابات 23 أكتوبر 2011 (للاطلاع على توزيع الدوائر الانتخابية و الهيئات الفرعية المستقلة للإنتخابات المعنيّة أنظر الملحق ب).

أهداف الورشات السبع

سعت هذه الورشات إلى خلق إطار للحوار والنقاش بين ممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء الهيئات الفرعية للانتخابات السابقة. فبعد انتخابات 23 أكتوبر مثّل هذا المشروع فرصة لتقييم المسار الإنتخابي تحت منظور العلاقات التي جمعت بين الهيئة العليا للإنتخابات و المجتمع المدني. ولهذا ركزت النقاشات بشكل أساسي على مسألة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والهيئة المركزية من جهة و على العلاقة بين هذه المنظمات و الهيئات الفرعية للانتخابات من جهة أخرى كما دار النقاش حول العلاقة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومختلف الهيئات الفرعية المحدثة على المستوى الجهوي.

و لقد أتاحت مشاركة أعضاء الهيئات الفرعية السابقة في ورشات العمل تبادل تجاربهم في جانبيها العملي و التنظيمي. و لئن ذهبت معظم الملاحظات إلى تثمين و إقرار إنجازات الهيئات الفرعية خلال انتخابات 23 أكتوبر، فإنّ الدورات اهتمت بصفة أدق بالتحديات التي واجهتها هاته الهيئات في الماضي و على أنجع السبل لتفاديها في المستقبل.

و مكّنت دورات ورشات العمل الجهوية المشاركين من وضع توصيات عملية مستقاة من تجاربهم خلال انتخابات 2011، و ذلك مع أخذ القانون الانتخابي والإطار القانوني المعتمد بعين الاعتبار[1]. وكقيمة مضافة فقد أعطت الورشات السبعة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للتعامل من جديد مع شبكاتها في مختلف الجهات و للنقاش و التفاعل بين مختلف المشاركين و هذا ما مكّن البعض من تعزيز قدراتهم في مجال ملاحظة الانتخابات. و كانت في بعض الفترات نقاشات الورشات فرصة لمختلف الأطراف المشاركة لتمتين العلاقات الداخلية و الخارجية.

1 القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمنقّح بالقانون الأساسي عدد 44 لسنة 2013 المؤرّخ في غرّة نوفمبر 2013.

المشاركة:

اجتمع مركز كارتر مع العديد من الشركاء من منظمات المجتمع المدني لتحديد منهجية العمل المتوخّاة في المشروع. و كان المركز قد عمل في وقت سابق مع خمس منظمات من المجتمع المدني – ألا و هي عتيد ، مرصد شاهد ، شباب بلا حدود، إئتلاف أوفياء و شبكة مراقبون – في مطلع سنة 2013 في إطار مشروع تدريب للمدربين فأعتبر مزيد التعاون و التعامل معها إيجابيا (للاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذه المنظمات أنظر الملحق أ).

كل منظمة من هذه المنظمات الخمس المذكورة اكتسبت خبرة كبيرة من خلال توزيع الملاحظين لانتخابات2011 في تونس. وقد عزّزت كل منظمة بناء قدراتها عبر مجموعة من الأنشطة التدريبية، بما في ذلك مشروع مركز كارتر لعام 2013 وقد أثبتت كل منظمة دورها الأساسي في العملية الانتخابية سواء كان ذلك بمفردها أو بالشراكة مع منظمات محلية أخرى أو دولية.

بالإضافة إلى الخمسة شركاء من منظمات المجتمع المدني و بإقتراح من مركز كارتر، إلتحق ممثلون من الجمعية التونسية للقانون الدستوري و كذلك من مركز دراسة الإسلام و الديمقراطية كميسّرين لبعض الورشات. وأخيرا دعا مركز كارتر خمسة أعضاء من كل هيئة فرعية سابقة إلى ورشات العمل. و في المجموع ، دعا المنظمون 50 مشاركا إلى كل ورشة عمل ، بما في ذلك 15 ممثلا عن الهيئات الفرعية المستقلة للإنتخابات و 35 ممثلا لمنظمات المجتمع المدني من الجهات المعنية.

المنهجية المعتمدة

في إطار الاستعداد لدورات الورشات، شُكلت مجموعة من الميسرين من قبل منظمات المجتمع المدني لتنظيم انعقاد اللقاءات و منها تلك التحضيرية السابقة لكل ورشة عمل و قد يسّر ممثلو ثلاث من منظمات المجتمع المدني المختلفة كل ورشة عمل و هذا لضمان تكافؤ فرص المشاركة و الإشتراك في البرنامج. وتميّزت نقاشات المشاركين في بعض الأحيان بالحدّة ولكن العمل الجماعي المنسّق بفضل التخطيط و الإعداد للمشتركين الميسّرين مكّن من توجيه المجموعة نحو النقاش البناء.

في كل ورشة عمل، تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات باعتماد المزج بين أشخاص منتمين إلى جهات مختلفة. كما كانت هذه المجموعات مكوّنة من أشخاص لعبت أدوارا مختلفة في المسار الانتخابي أي من أعضاء الهيئات و من ممثلي المجتمع المدني، و نظرت هذه المجموعات في مختلف العلاقات بين الفاعلين على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: العلاقة بين المجتمع المدني والهيئات الفرعية للانتخابات
- المجموعة الثانية: العلاقة بين الهيئة المركزية والهيئات الفرعية للانتخابات
- المجموعة الثالثة: العلاقة بين المجتمع المدني والهيئة المركزية للانتخابات

تمحور نقاش كل مجموعة عمل حول الموضوع المخصص لها في الجلسة الصباحية. ثمّ تمّ تقديم التوصيات المنبثقة عن المجموعات الثلاث ومناقشتها في الحصة المسائية في جلسة عامة وتمّ توزيع القانون الأساسي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات (القانون عـ23ـدد لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر2012 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة

للانتخابات والمنقّح بالقانون الأساسي عـ44ــدد لسنة 2013 المؤرّخ في غرّة نوفمبر 2013) على المشاركين لمواكبة تطوّر الإطار القانوني مقارنة بذلك الذي عرفته إنتخابات2011 (للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالمنهجية وبالمشاركة في كل ورشة عمل بما فيها من نسب المشاركة و تفاصيل التيسير أنظر الملحق ج).

النتائج

نجحت اللقاء ات الجهوية في هدفها الأساسي و المتمثل في الحثّ على تبادل الخبرات بين الأعضاء السابقين للهيئات الفرعية المستقلة للإنتخابات وممثلي المجتمع المدني من خلال تشخيص دقيق للتحديات التي واجهت العملية الانتخابية في تونس. و مكّن البرنامج من إعطاء فرصة للمشاركين لتجميع الدروس المستفادة من تجاربهم والتحديات التي واجهوها خلال إنتخابات 2011. و يمكن أن تساعد هذه التوصيات المستخلصة على إضفاء فاعلية للملاحظة و على تعزيز قدرات فرق الملاحظين و هذا إلى جانب الاسهام في دعم مجهودات أعضاء الهيئات الفرعية والهيئة العليا المستقلة للإنتخابات لتجنب بعض الأخطاء و العراقيل التي اعترضتها سابقا في إدارة الانتخابات.

و يمكن تصنيف التوصيات الناتجة عن ورشات العمل حسب الجوانب التي تناولتها و هي ثمانية و تتعلّق ب:

1. الوقت اللازم للإستعداد
2. العلاقة بين الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات ومنظمات المجتمع المدني
3. إعتمادات منظمات المجتمع المدني
4. مدونة قواعد السلوك
5. تسجيل الناخبين والحملات الإنتخابية
6. يوم الاقتراع
7. تدريب منظمات المجتمع المدني
8. أنشطة منظمات المجتمع المدني

الهيئات الفرعية الإنتخابية والهياكل الإنتخابية

إنطلاقا من الإطار القانوني الجديد و بالتحديد القانون الأساسي عـ23ـدد لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمنقّح بالقانون الأساسي عــ44ــدد لسنة 2013 المؤرّخ في غرّة نوفمبر 2013، تمحورت نقاشات الورشات السبع حول هيكلة الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات و ذلك خاصة بالنسبة للمجموعة الثانية من كل ورشة عمل. فكانت مسألة إحداث الهيئات الفرعية من التوصيات التي أجمع عليها المشاركون في الورشات السبع، كما اقترح هؤلاء تمكينها من الوقت الكافي لإنجاز مهامها و كانوا قد عللوا ذلك بـ:

1. دعم اللامركزية في اتخاذ القرار.
2. ضمان حيادية الإدارة الفرعية و ذلك بعدم تدخلها في الصراعات الجهوية و التجاذبات السياسية التي قد تحدث و إن كان ذلك قصد فضها أو معالجتها.

3. مدّ الإدارة الفرعية الجديدة بالمساعدة و ذلك للتغلب على النقص المحتمل في خبرتها الانتخابية.
4. ضمان حسن تنفيذ الجهاز الإداري الجهوي لقرارات الهيئة المركزية.

كما شكّل انتداب أعضاء الهيئات الفرعية محور اهتمام المشاركين. و رغم اختلاف رؤاهم في مدى تشريك المجتمع المدني في هذه العملية إلا أنهم أجمعوا على ضرورة اللجوء إلى معايير عالية من الشفافية أثناء هذه العملية و اقترح البعض مدّ منظمات المجتمع المدني بآليات تمكنّها من مراقبة مدى احترام المعايير المحدّدة من قبل الهيئة العليا للانتخابات في عملية الانتداب ممّا ينجرّ عنه منحها حق الاعتراض لدى مجلس الهيئة. و من جهة أخرى أكّد المشاركون على ضرورة ضبط المعايير عند انتداب أعضاء الهيئات الفرعية و في هذا الصدد أشار المشاركون في ورشة قفصة و تونس1 إلى الكفاءة و الحيادية و الاستقلالية باعتبارها من أهمّ المعايير التي من شأنها أن تُعتمد في هذه العملية. و في ورشة قابس أكّد المشاركون على ضرورة تشجيع انتداب الشباب و المرأة في الهيئات الفرعية.

و لقد شدّد المشاركون على أهمية تسخير الموارد المادية والبشرية الكافية لتجهيز و تركيز الهيئات الفرعية و ذلك قبل إحداث مكاتبها، هذا مع احترام التراتيب المتعلقة بتنظيم عمل الهيئات الفرعية.

و قد عرفت معظم الورشات نقاشا حادا نتج عن لبس في استيعاب نص القانون الأساسي عـ23دد المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات و خاصّة في ما يتعلق بالعلاقة بين الهيئات الفرعية و الجهاز التنفيذي من جهة و العلاقة بين الهيئات الفرعية و الإدارات الجهوية من جهة أخرى. و في هذا الإطار تم إقتراح عدة توصيات في الورشات السبعة تعبيرا عن ضرورة توضيح هاتين العلاقتين.

كما أكّد المشاركون على ضرورة إرساء منظومة تواصل و تبادل معلومات بين مجلس الهيئة والهيئات الفرعية وكذلك الهياكل الإدارية و منظمات المجتمع المدني و ذلك باستعمال أحدث تكنولوجيات التواصل و منها إحداث شبكة إتّصال داخلية (بوابة إنترانت) لتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية و تخصيص خطّ مجاني لتسهيل التواصل بين المجتمع المدني و السلطات الانتخابية إلى جانب إمكانية تسخير طاقم يعنى بالإجابة على المكالمات والأسئلة الواردة من الجهات الخارجية يوم الانتخابات. و اعتبر تحسين التواصل ضروريا لدعم إتصال شفاف بين الملاحظين والسلطات الانتخابية إلى جانب حث المراقبين على الوفاء بمسؤولياتهم. و في هذا الإطار ركّز المشاركون بشكل خاص على يوم الانتخابات والفترة المحيطة به.

العلاقة بين الهيئة العليا و شركائها:

دار النقاش في جل الورشات حول العلاقة بين الهيئة العليا و المجتمع المدني سواء كان ذلك على المستوى المركزي أو على المستوى الجهوي و بصفة عامة فقد إقترح المشاركون تقنين العلاقة بين الطرفين صلب القانون الإنتخابي. و أصر عدد من المشاركين على تعزيز الدور التشاركي للمجتمع المدني و ذلك من خلال التنصيص صلب القانون على شمول مراقبة منظمات المجتمع المدني لجميع مراحل العملية الانتخابية، و عدم الاقتصار على حصر دورها في الفترة المحيطة مباشرة بعمليات الاقتراع والفرز والتجميع.

و لقد إتفق المشاركون في الورشات السبع على جدوى تنظيم ملتقيات دورية بين الهيئة العليا للانتخابات و مكونات المجتمع المدني و ذلك على المستويين الوطني والجهوي قصد التعاون و تبادل المعلومات و التفاعل مع التوصيات من أجل بناء علاقة تكامل وتوافق لإنجاح العملية الانتخابية. فإقترح البعض إحداث خلايا للتواصل مع المجتمع المدني صلب الهيئة العليا بينما إقترح البعض الآخر إرساء رقم أخضر للتواصل بين الهيئة العليا والمنظمات او إحداث بوابة تفاعلية للمجتمع المدني على الموقع الرسمي للهيئة او إعتماد الإرساليات القصيرة للتواصل.

و من خلال النقاشات سلّط الضوء على أهميّة دور الاحترام المتبادل بين المجتمع المدني و أعضاء الهيئة العليا في إقامة علاقة بنّاءة و تمت دعوة الملاحظين إلى المبادرة بالتعريف بأنفسهم بصفة رسمية لدى الهيئات الفرعية وتكثيف اللقاءات معها لتجاوز الصعوبات و تم إقتراح تعيين ممثّل عن كل منظمة من منظمات المجتمع المدني يكون مكلّفا بالتواصل مع الهيئات الفرعية مع الحرص على ضرورة المساواة في تعامل هذه الهيئات مع الجمعيات المعتمدة. و فيما يخص الجانب التحسيسي لعمل منظمات المجتمع المدني فقد أكد المشاركون على ضرورة التنسيق بين الهيئة المركزية والمنظمات المدنية في عمليات التحسيس و التثقيف و التوعية والترغيب في الإنتخاب.

تطرق المشاركون أيضا إلى العلاقة بين الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات و الحكومة التونسية و أوصى المشاركون بإحداث خطة صلب رئاسة الحكومة تعنى بالتنسيق بين الهيئة والإدارات العمومية.

إعتماد الجمعيات:

اجمع المشاركون على ضرورة تسليم الإعتمادات لمنظمات المجتمع المدني مباشرة بعد المصادقة على القانون الانتخابي و ذلك قصد تمكينها من مراقبة كل المسار الإنتخابي. و قد شجّع المشاركون الهيئة على فتح باب تسجيل الإعتمادات والإعلان عليه عبر الموقع الرسمي للهيئة و في وسائل الإعلام مع الحرص على أن يجيب مجلس الهيئة على مطالب الاعتماد في أجل 15 يوما من تاريخ إيداع المطلب والحصول على الوصل.

في ما يخص المعايير اللازمة لمنح الإعتماد للجمعيات فقد دارت نقاشات اظهرت إختلاف الرؤى بين المؤيدين و المعارضين لفكرة إعتماد الجمعيات المختصة دون سواها في مراقبة المسار الإنتخابي. و قد علّل المؤيدون هذا الرأي بضرورة اشتراط التجربة و الخبرة بالعملية الإنتخابية و هو معيار تستجيب له الجمعيات المختصة. في حين رأى المعارضون لهذه الفكرة أنّ ذلك يمثل إقصاء لمكونات المجتمع المدني و أوصوا بفتح مجال الإعتماد لكل الجمعيات شريطة أن توفّر هذه الأخيرة تكوينا مسبقا للملاحظين.

كما اتّفق المشاركون على أن يتم إعتماد المنظمات من قبل مجلس الهيئة و ذلك حسب الشروط التي يضبطها قصد توحيد السلطة المختصة بأخذ القرار و المعنيّة بالطعون مع الإستئناس في ذلك برأي الهيئات الفرعية فيما يخص المنظمات داخل دائرتها. وتسلم الإعتمادات بعد موافقة مجلس الهيئة إلى الهيئات الفرعية لتسلمها بدورها إلى أصحابها في الدائرة ذات النظر. و أوصى المشاركون بضرورة تحديد الجهة التي يقع الطعن لديها في صورة رفض إعتماد الجمعية.

مدوّنة السلوك:

من خلال النقاشات صلب مجموعات العمل حول تجربة 2011 وقعت إثارة نوع من الغموض عرفته الأطراف المتدخلة و المعنيّة بالملاحظة في المسار الإنتخابي. و يتعلق هذا الغموض في عدم فهم مهمة الملاحظة الانتخابية لذا أوصى معظم المشاركين في الورشات بضرورة صياغة مدونة سلوك مشتركة بين الهيئة العليا و المجتمع المدني لتوضيح العلاقة بينهما. وينبغي أن تحدد هذه المدونة أيضا دور الملاحظين ومهمتهم في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية و أن تنظم أعمال منظمات المجتمع المدني و المراقبين و ادارة الانتخابات. وعلى الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات مدّ فروعها الجهوية بمدوّنة قواعد السلوك و أن تقوم بالتكوين على محتوياتها حتى يتضح فهم دور ومسؤوليات الملاحظين المعتمدين.

التسجيل و الحملات الإنتخابية :

إنطلاقا من التجربة السابقة لإنتخابات 23 أكتوبر 2011 و بعد تبادل الآراء و تقييم التجربة السابقة أوصى المشاركون بتمكين الهيئات الفرعية من استقلالية أكبر في تأطير الحملة التحسيسيّة وتحديد مناطق التسجيل ومتابعة الحملة الانتخابية على المستوى الجهوي والمحلي وبتمكينها من تنفيذ التدابير للحد من التجاوزات. كما أوصى المشاركون بخلق وحدات متنقلة لتسهيل عملية التسجيل الإرادي و ذلك بالتنسيق المسبق مع مكونات المجتمع المدني المعتمدة و مع ضرورة إصدار دليل إجراءات واضح ودقيق خاص بتسجيل الناخبين عدة أسابيع قبل عملية التسجيل.

أما في ما يخص الحملات الإنتخابية فقد أوصى المشاركون على ضرورة تمكين الملاحظين من متابعة كل عملية تدخل في تنظيم المسار الإنتخابي بما فيها عملية القرعة التي تمكّن من تحديد المساحات الإعلانية المخصّصة للأحزاب السياسية والمرشحين خلال الحملة الانتخابية.

يوم الإقتراع :

اتفق معظم المشاركين في الورشات السبع على ضرورة إصدار دليل إجراءات واضح ودقيق للاقتراع والفرز وتجميع النتائج، و لئن إختلف هؤلاء في تحديد آجال إصدار هذا الدليل إلّا انهم اتفقوا على أن يتم إصداره عدة أشهر قبل موعد الإقتراع وهو ما يتطلب من الهيئة إتخاذ القرارات في وقت مبكر فيما يتعلق بالإجراءات المناسبة.

و لقد تبادل المشاركون التحديات التي واجهتهم في ملاحظة عملية التجميع في الإنتخابات الفارطة و لهذا أوصوا بتوفير الوسائل اللوجستية اللازمة لتمكين الملاحظين من مراقبة عملية التجميع في كنف الشفافية و بغاية التسريع (و منها توفير كاميرات لمتابعة عملية التجميع التي يقع بثّها على شاشات عرض عملاقة لتمكين الملاحظين من المراقبة). كما أوصى المشاركون بضبط خريطة مفصلة لمراكز و مكاتب الاقتراع.

وقد إقترح المشاركون في ورشة سوسة أن يقع تمييز الملاحظين المشرفين على مراكز الاقتراع ومكاتب الاقتراع بشارات واضحة. و أوصى المشاركون في ورشة تونس1 بالمحافظة على الطريقة المعتمدة في الانتخابات السابقة من تسجيل الملاحظات على المحاضر النهائية وتعليقها بمكاتب الاقتراع قصد تسهيل المتابعة بالنسبة لملاحظي المجتمع المدني.

لقد أكّد المشاركون و خاصة منهم ممثّلي منظمات المجتمع المدني على ضرورة التنسيق بين مكونات المجتمع المدني عند توزيع الملاحظين بهدف تغطية الملاحظة لكل مكاتب الاقتراع كما أكدوا على ضرورة تواجد ملاحظي المجتمع المدني في مكاتب الإقتراع بالأرياف وذلك بالتنسيق بين مختلف الجمعيات المختصة في المجال الانتخابي.

التكوين

حاز التكوين على جزء هام من نقاشات الورشات السبع. حيث تمكّن المشاركون سواء كانوا من الهيئات الفرعية السابقة أو من المجتمع المدني من الخروج بتوصيات توافقية تعنى بالتكوين بصفة عامة. فأوّل ما أوصوا به هو ضبط رزنامة واضحة للعملية التكوينية و إرساء برنامج تكويني مركزي (تكوين أعضاء الهيئة العليا والهيئات الفرعية والأعوان الإداريين بمكاتب التسجيل والإقتراع) وفق مقاييس محددة مع توفير وثائق ودليل لكل تكوين و تمكين منظمات المجتمع المدني من الحضور لملاحظة التكوين.

كما إقترح البعض إحداث هياكل تكوين جهوية راجعة بالنظر للهيئة العليا و تعنى بالتكوين مع توظيف الخبرات السابقة المحلية والدولية في تنفيذ عمليات التكوين. و أكّد البعض في ورشة قفصة على تكوين و تدريب أعضاء مكاتب التسجيل ومكاتب الإقتراع ضمن مجموعات محدودة العدد وأجمع المشاركون في معظم الورشات على جدوى تعميم العمليات البيضاء في كل مراحل تكوينهم و التأكيد على إيجاد آليات لمراقبة جدية التكوين.

في ما يخص محتوى التكوين فقد أوصى المشاركون بالتنصيص في تكوين أعضاء الهيئات على أهمية دور الملاحظين في المسار الانتخابي الشيء الذي يساعد على ترسيخ مبدئي الإفادة والاستفادة.

أنشطة منظمات المجتمع المدني:

لقد دارت نقاشات طويلة بين ممثلي منظمات المجتمع المدني الخمس في السبع ورشات حول ملاحظة إنتخابات 23 أكتوبر 2011 و الدروس المستخلصة في ما يتعلّق بعلاقة المجتمع المدني بالهيئة العليا و الهيئات الفرعية و قد تمّ الإجماع على صياغة إعلان مبادئ موحد لجميع المنظمات للتنصيص على مبادئ الحياد و الشفافية و النزاهة و الكفاءة و الاستقلالية، كما أكد المشاركون على اهمية ضمان حيادية الملاحظ واستقلاليته عن الأحزاب السياسية والقوائم المترشحة. كما أصرّوا على ضرورة التزام الجمعيات المعتمدة طيلة المسار الانتخابي بالإمضاء على مدونة السلوك.

و في نهاية المطاف انحازت معظم النقاشات عن موضوع الورشة لترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالخروقات التي تمت ملاحظتها خلال الإنتخابات الفارطة من قبل مختلف الاطراف المعنية بالعملية. و في هذا الصدد أكد المشاركون على ضرورة أن يضبط القانون الانتخابي القادم بدقة علاقة الأطراف المتداخلة في العملية الانتخابية كما أشار البعض إلى ضرورة تفعيل آلية الإشعار بالتجاوزات.

ملخص المناقشة

أسفرت نقاشات الورشات الجهوية مع كل المشاركين عن الخروج بقرابة 60 توصية مفصلة موجهة إلى الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات و المجلس الوطني التأسيسي و منظمات المجتمع المدني. في ما يلي ملخّصها.

يوصي المشاركون في "الدروس المستفادة من إنتخابات 2011" الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات بما يلي :

1. إحداث هيئات فرعية مستقلة للإنتخابات في كل دائرة إنتخابية، وإضفاء الشفافية الكاملة لعملية إنتداب أعضائها (مع التأكيد على تشجيع مشاركة المرأة والشباب في الإنتداب) ، وتشريك المجتمع المدني في تلك العملية و توفير آليات لتنفيذها.
2. توضيح العلاقة بين الهيئة المركزية والهيئات الفرعية وضمان عدم تداخل أو صراع بين واجبات و مسؤوليات كل منهما.
3. توفير التمويل و الموارد البشرية والمادية الكافية للهيئات الفرعية قبل إحداثها و تمكينها من الوقت المناسب لتركيزها و لقيامها بمهامها.
4. بعث برنامج تكوين لأعضاء الهيئة على المستوى المركزي والجهوي تحت إشراف مدربين محايدين ومختصين و متمتعين بتجربة إنتخابية ، وذلك لضمان تدريب متسق لجميع موظفي الادارة الانتخابية المعنيين بالعملية وضبط آليات ضامنة وموحدة لنوعية التدريب و السماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة ذلك التدريب.
5. التأكيد على الشفافية و التماسك و اعتماد المعايير في اختيار أعضاء الهيئات الفرعية وأعوان مكاتب الاقتراع و في ضبط جميع الآليات الجهوية المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين و الحملات و الانتخابات.
6. التأكد من فهم و احترام المسؤولين على المدى الطويل و القصير في العملية الانتخابية لمهمة بعثات مراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني و تيسير تبادل المعلومات والتعاون بين منظمات المجتمع المدني و الهيئات الفرعية، بما في ذلك من تعيين رسمي لأعوان اتصال و استخدام التكنولوجيات اللازمة و الاستجابة لتوصيات منظمات المجتمع المدني و ملاحظاتها.
7. تحديد كيفية الحصول على الاعتماد لمراقبة الانتخابات لمنظمات المجتمع المدني بوضوح، على أن تكون هذه العمليّة قائمة على اللجوء إلى معايير معقولة ومناسبة و الاستجابة الفورية لطلبات الاعتماد مع ضرورة أن يكون تطبيق معايير الاعتماد موحدا في جميع الطلبات وتمكين المنظمات من آليات للاعتراض في حال رفض الإعتماد.
8. وضع و دعم مدوّنة سلوك مشتركة مع منظمات المجتمع المدني و تفادي سوء الفهم و المزايدات أثناء الانتخابات و ذلك بضمان دور و مكانة كل طرف.

و يوصون المجلس الوطني التأسيسي بـ:

1. تعديل القانون الأساسي عـ23دد المتعلّق بإحداث الهيئة و ذلك بالتشاور مع الهيئات الفرعية قصد التصدي لمسألة عددها و تركيبتها إلى جانب ترسيخها كهيئات دائمة في كل دائرة انتخابية .
2. السماح لمنظمات المجتمع المدني بالطعن في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية إعترافا بدورها في المسار.
3. توضيح أدوار وحقوق و مسؤوليات كل الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية من خلال التشريع ذو الصلة
4. توفير آليات دائمة وواضحة تسمح بإثارة و معالجة الخروقات أثناء العملية الانتخابية.

كما ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على:

1. التقيّد بمضمون "بيان المبادئ" بصفة حصرية ، الشيء الذي يتطلب الحياد والشفافية والنزاهة والكفاءة والاستقلالية في جميع الأنشطة و ضمان حياد المراقبين من أي تأثير للأحزاب أو قوائم المرشحين.
2. التقيد بمدونة السلوك التي تكون قد وضعتها بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
3. توفير التدريب اللازم للمراقبين اللذين يتم تحديدهم و تقديمهم إلى المسؤولين عن الانتخابات و ذلك خلال جميع مراحل العملية الانتخابية.
4. الإلتزام بحضور الإجتماعات التنسيقية المنتظمة و اعتماد غيرها من طرق التواصل مع السلطات الانتخابية المركزية و الجهوية إلى جانب تعيين شخص من المنظمة يكون مسؤولا عن التواصل مع تلك السلطات.
5. التنسيق بين أعضائها و الهيئة العليا في ما يتعلّق بحملات تثقيف و حث و توعية الناخبين مع توفير مراقبة ملائمة ومتناسبة مع متطلبات أنشطة التحسيس في المناطق الريفية.

الخاتمة:

جمعت الورشات الجهوية حول "**الدروس المستفادة من انتخابات 23 اكتوبر 2011**" جنبا إلى جنب الأعضاء السابقين للهيئات الفرعية وممثلي المجتمع المدني الذي سبق لهم ان شاركوا في مراقبة إنتخابات 2011 لأول مرة. وقد دارت الأشغال في جو من النقاش الحر والصريح بما يؤكد رغبة صادقة لدى الفاعلين في إنجاح الحوار ووعيهم بأن إنجاح المسار الانتخابي يمثّل مسؤولية مشتركة. و تميزت النقاشات في أغلب الورشات بالهدوء مع إحترام آراء كل المشاركين بإختلاف توجهاتهم و تقييمهم لإنتخابات 2011.

إن حضور268 مشاركا في الورشات السبعة سواء كانوا من المجتمع المدني أو من الأعضاء السابقين للهيئات الفرعية بصفة تطوعية يشكّل مؤشرا عن مدى إهتمام هاته الأطراف بالمسار الإنتخابي إلى جانب تحليها بروح المسؤولية ووعيها بأهمية دورها و لقد تمكّنت هذه الأطراف من تقييم العملية الإنتخابية السابقة و قدمت نقدا بناءا مكّن من صياغة التوصيات التي من شأنها أن تساعد على التصدي إلى الأخطاء التي وقعت في السابق. و لقد عرفت اللقاءات بعض التحديات و شهدت أحيانا تأخيرا كبيرا في تدوين التوصيات نتيجة احتداد النقاشات بين المشاركين. لكن التغلب على هذه الخلافات مكّن

من تسليط الضوء على أهمية الاجتماعات التشاورية في تعزيز الثقة في العملية الانتخابية وتسهيل التواصل بين الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات و الهيئات الفرعية ومنظمات المجتمع المدني ودعم التفاهم المتبادل بينهم.

الملحق أ: مشاركة المجتمع المدني

شاركت في الورشات الجهوية خمس منظمات من المجتمع المدني كانت لها تجربة سابقة في العمل مع مركز كارتر و كانت قد شاركت في ملاحظة المسار الإنتخابي السابق عبر توزيع ملاحظين في مختلف جهات الجمهورية التونسية. و يمثّل إختلاف تركيبة كلّ من هذه المنظمات جغرافيا و تعدد أنشطتها خصوصية تجعل تجربتها فريدة من شأنها أن تثري الجمعيات الأخرى و الهيئات الفرعية في هذا البرنامج.

تفاوتت نسب مشاركة المجتمع المدني في الورشات من دورة إلى أخرى. فكان إئتلاف أوفياء قد ساهم بـ49 مشارك في الورشات السبع. أما جمعية شباب بلاحدود فقدت كانت ممثّلة بـ40 مشاركا في الورشات. و كان مرصد شاهد ممثلا بـ34 مشاركا و أغلبيتهم من المحامين. أما جمعية عتيد فقد شاركت بـ37 عضو في ستة ورشات و تغيّبت عن الحضور في الورشة الأخيرة في تونس. و كانت شبكة مراقبون أقل حضورا حيث مُثّلت الشبكة في ستة ورشات بـ26 مشاركا.

جمعية شباب بلا حدود :

شباب بلاحدود هي جمعية وطنية تهدف إلى تنمية السلوك الحضاري و الثقافة الجمعياتية و ثقافة العمل التطوّعي و حسّ المواطنة عند الشباب. و تسعى لتأهيل كل الفئات من الشباب، إناثا أم ذكورا للممارسة الديمقراطية من خلال تحسين مشاركتهم في الحياة العامة و السياسية و المدنية من أجل المساهمة في بناء مستقبل أفضل لتونس. أعمال الجمعية لها تأثير على الشباب التونسي من خلال أنشطة التكوين و عدد من الأنشطة المتنوعة و بفضل الروابط و الشراكات مع الفاعلين الوطنيين في المجتمع المدني و خاصة منهم الجمعيات المحلية و مع المنظمات الدولية.

تتعلّق مشاريعها بالأساس بمجالات مشاركة الشباب في مراقبة الإنتخابات و تثقيف الناخبين و قيادة النساء و الشباب و الحوار من أجل السلام و الدفاع عن قضية حقوق الإنسان. جمعية شباب بلا حدود تشجّع ثقافة الحوار و إحترام التنوّع و تدافع عن قيم التضامن و العدالة و الحياد.

في الانتخابات السابقة، ركزت جمعية شباب بلا حدود (JSF) على التربية المدنية ومراقبة الانتخابات. شاركت JSF في مراقبة إنتخابات 23 أكتوبر في 6 ولايات. في الإنتخابات القادمة تخطط JSF لنشر 2000 مراقب على المدى القصير في15 ولاية.

شبكة مراقبون :

مراقبون هي شبكة مواطنين تونسيين تأسّست بعد ثورة 14 جانفي2011، قامت بتدريب أكثر من 5000 ملاحظ و نشر ما يقارب 3200 منهم في إنتخابات23 أكتوبر 2011. شبكة مراقبون تتكون من ثلاث جمعيات تونسية و هي الجمعية التونسية للصحّوة الديمقراطية و الجمعية التونسية لقانون التنمية و جمعية مواطنة.

شاركت شبكة مراقبون في أكثر من إثنى عشر بعثة مراقبة دولية ضمن وفود تابعة لمنظمات دولية على غرار مركز كارتر، المعهد الديمقراطي الوطني، المعهد الإنتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا و ذلك في العديد من البلدان مثل مصر و الأردن و الكويت و ليبيا و كينيا و سيراليون و غانا.

إئتلاف أوفياء :

إئتلاف أوفياء لمراقبة نزاهة الإنتخابات هو شبكة تتكون من 10 جمعيات تأسست في القيروان 5 أفريل2011.

قام إئتلاف أوفياء بملاحظة إنتخابات 23 أكتوبر 2011 بعد تكوين 1000 ملاحظ في 13 ولاية و شارك في حملة لتثقيف الناخبين في 7 ولايات. لأوفياء مكتب تنفيذي يتركّب من سبعة أعضاء و أمانة عامة تجمع سنويا كل الجمعيات المنخرطة في الإئتلاف.

جمعية عتيد :

تأسست الجمعية التونسية من أجل نزاهة و ديمقراطية الإنتخابات (عتيد) يوم 24 مارس2011 و هي منظمة غير حكومية و لا تهدف إلى الربح.

هدفها الرئيسي هو حماية القيم الديمقراطية و خاصة منها الحق في الإقتراع و تتمثل الأهداف الأساسية لجمعية عتيد في:

- التوعية و الإعلام و التكوين
- المتابعة و الملاحظة
- التواصل و الإعتراض
- تشكيل قوة إقتراح مدنية.

قامت عتيد بمراقبة إنتخابات 2011 بما في ذلك الحملات الإنتخابية و تنوي مراقبة الإنتخابات القادمة.

مرصد شاهد:

تم إنشاء مرصد شاهد لمراقبة الانتخابات ودعم التحولات الديمقراطية في جويلية 2011.

يهدف مرصد شاهد الذي صار جمعية مستقلة منذ أفريل 2012 إلى:

- المشاركة في عمليات الملاحظة المستقلة والمراقبة الميدانية للعمليات الانتخابية بمختلف أنواعها وفي مختلف مراحلها وإعداد تقارير علمية وموضوعية في الأمر.
- توفير المساعدة القانونية للناخبين و المترشحين بما يضمن حقوقهم في المشاركة في العملية الانتخابية.
- تكوين المكونين والملاحظين والمراقبين وجميع المتدخلين في العملية الانتخابية والنزاع الانتخابي.
- المساهمة في تطوير المنظومة التشريعية ذات العلاقة بالانتخابات وببناء المؤسسات الديمقراطية.
- نشر مبادئ حقوق الانسان وقيم الديمقراطية والتدريب عليها.
- دعم الجهود لإنجاح كل تحول نحو الديمقراطية وتحقيق العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد ومعالجة آثار الاستبداد.

الملحق ب: المشاركون من الهيئات الفرعية

لقد شارك في اللقاءات 77 عضوا من الهيئات الفرعية السابقة بمعدل 11 عضوا في كلّ ورشة، وكان حضور ورشة القيروان الأكثر كثافة حيث استقبلت 14 عضوا في حين لم يشارك بالكاف سوى 5 أعضاء و كان اللقاء قد عرف بذلك أضعف نسبة حضور. كما أنّه لم يشارك سوى أعضاء 26 هيئة فرعية و ذلك لتغيّب أعضاء هيئة سليانة رغم دعوتهم الرسميّة و كان معظم أعضاء الهيئات الفرعية المشاركين من القضاة أو الأساتذة أو المحامين و غيرهم من المهنيين.

التاريخ	تم تنظيم الورشة في	الولايات المشاركة	الهيئات الفرعية المشاركة
24 نوفمبر 2013	القيروان	القيروان القصرين سيدي بوزيد	القيروان القصرين سيدي بوزيد
08 ديسمبر 2013	قفصة	قفصة توزر قبلي	قفصة توزر قبلي
15ديسمبر 2013	قابس	قابس مدنين تطاوين	قابس مدنين تطاوين
22 ديسمبر 2013	تونس	نابل زغوان بنزرت	نابل1 نابل2 زغوان بنزرت
12جانفي 2014	سوسة	سوسة منستير مهدية صفاقس	سوسة منستير مهدية صفاقس1 صفاقس2
19جانفي 2014	الكاف	الكاف سليانة باجة جندوبة	الكاف سليانة باجة جندوبة
26 جانفي 2014	تونس	تونس اريانة بن عروس	تونس1 تونس2 اريانة بن عروس منوبة

الملحق ج: تقييم المواظبة / الحضور في الورشات السبع

لقد عرفت اللقاءات نسبة مشاركة طيبة حيث بلغت معدل الـ38 مشارك. و قد سجّلت ورشة سوسة أهمّ حضور و بلغ عدد المشاركين الـ47 من الـ50 المدعوين أما ورشة الكاف –و هي من أقلّ الورشات حضورا– فإنّها لم تستقبل سوى 27 مشاركا.

القيروان 24 نوفمبر 2013	الهيئات الفرعية	المجتمع المدني	مجموع المشاركة	مشاركة المرأة
الميسرين: د. محمد كمال غربي (أوفياء) السيدة سهام بوعزة (مراقبون) المقرر: السيد نضال مكي (شباب بلاحدود)	القيروان (10) القصرين (1) سيدي بوزيد (3)	شاهد (6) مراقبون (5) شباب بلاحدود (7) عتيد (7) أوفياء (7)		المجتمع المدني (11) الهيئات الفرعية (2)
المجموع	**14**	**32**	**46**	**13**

قفصة 08 ديسمبر 2013	الهيئات الفرعية	المجتمع المدني	مجموع المشاركة	مشاركة المرأة
الميسرين: السيدة ليلى شرايبي (عتيد) السيد لسعد موسى (شاهد) المقرر: السيد نضال مكي (شباب بلاحدود)	قفصة(5) توزر(3) قبلي (3)	أوفياء (11) شباب بلاحدود (6) عتيد (6) شاهد (4) مراقبون (0)		المجتع المدني (14) الهيئات الفرعية (0)
المجموع	**12**	**27**	**39**	**14**

قابس 15 ديسمبر 2013	الهيئات الفرعية	المجتمع المدني	مجموع المشاركة	مشاركة المرأة
الميسرين: السيد حاتم الشابي(شباب بلا حدود) السيد عمار بوملاسة (أوفياء) المقررة: الآنسة انصاف قرشي (مركز كارتر)	قابس (5) مدنين (1) تطاوين(5)	مراقبون (5) أوفياء (6) شباب بلاحدود (4) عتيد (4) شاهد (4)		المجتع المدني (3) الهيئات الفرعية (2)
المجموع	**11**	**23**	**34**	**5**

تونس (الدورة1) 22 ديسمبر 2013	الهيئات الفرعية	المجتع المدني	مجموع المشاركة	مشاركة المرأة
الميسرين: السيد شوقي قداس(الجمعية التونسية للقانون الدستوري) السيد نبيل اللباسي (شاهد) المقرر: السيد نضال مكي (شباب بلاحدود)	نابل1 (3) نابل2 (2) زغوان(1) بنزرت(5)	أوفياء (6) شباب بلاحدود (7) عتيد (6) شاهد (5) مراقبون (4)		المجتع المدني (8) الهيئات الفرعية (4)
المجموع	**11**	**28**	**39**	**12**

سوسة 12 جانفي 2014	الهيئات الفرعية	المجتع المدني	مجموع المشاركة	مشاركة المرأة
الميسرين: السيد رضوان مصمودي (مركز الاسلام و الديمقراطية) السيد رفيق حلواني (مراقبون) المقرر: السيد منير عمري (عتيد)	سوسة (2) منستير (5) مهدية (1) صفاقس1 (2) صفاقس2 (1)	عتيد (9) أوفياء (8) شاهد (7) شباب بلاحدود (6) مراقبون (5)		المجتع المدني (17) الهيئات الفرعية (3)
المجموع	**11**	**36**	**47**	**20**

الكاف 19 جانفي 2014	الهيئات الفرعية	المجتع المدني	مجموع المشاركة	مشاركة المرأة
الميسرين: السيد نبيل اللباسي (شاهد) السيدة سهام زوالي (عتيد) المقرر: السيد نضال مكي (شباب بلاحدود)	الكاف (2) باجة (1) جندوبة(2)	شباب بلاحدود (7) أوفياء (6) عتيد (5) مراقبون (2) شاهد (2)		المجتع المدني (3) الهيئات الفرعية (1)
المجموع	**5**	**22**	**27**	**4**

تونس (الدورة2) 26 جانفي 2014	الهيئات الفرعية	المجتع المدني	مجموع المشاركة	مشاركة المرأة
الميسرين: السيدة سلسبيل قليبي (الجمعية التونسية للقانون الدستوري) د. محمد كمال غربي (أوفياء) المقرر: السيد نضال مكي (شباب بلاحدود)	تونس–1 (4) تونس2 (2) اريانة (1) بن عروس (3) منوبة (3)	أوفياء (10) شاهد (6) مراقبون (5) شباب بلاحدود (3) عتيد (0)		المجتع المدني (4) الهيئات الفرعية (4)
المجموع	**13**	**23**	**36**	**8**

ملحق د: ملاحظات لوجيستية

- تمّ تيسير ورشات العمل من قبل ممثلي الخمس منظمات من المجتمع المدني تم اختيارهم لحماسهم وتجربتهم في مراقبة الانتخابات و لكفاءتهم في تيسير الجلسات العامة.

- تمّ ضم ممثلين عن الجمعية التونسية للقانون الدستوري (ATDC) ومركز دراسة الإسلام والديمقراطية (CSID) أيضا في فريق التيسير.

- اختار الخمس منظمات من المجتمع المدني المشاركة في برنامج الورشات الجهوية عددا من المشاركين لتمثيل كل منظمات المجتمع المدني.

- تم توفير الإقامة لليلة واحدة بالنسبة للمشاركين القادمين من الولايات البعيدة التابعة لورشات العمل.

- تمت برمجة ورشات العمل يوم الأحد بداية من الساعة الثامنة صباحا حتى الرابعة مساءا. و قد تم إختيار يوم الأحد كونه يوم راحة أسبوعية في تونس و هذا لضمان أكبر مشاركة ممكنة.

- بدأت الجلسة العامة لكل ورشة عمل على الساعة التاسعة صباحا. و قد افتتحت السيدة باية قارة ممثّلة مركز كارتر الورشة بكلمة رحبت فيها بالحاضرين وقدّمت مشروع الورشات الجهوية و أهدافه. بعدها قام ميسّرو كل ورشة بتقديم المشاركين و تقديم برنامج العمل.

- نتيجة للوصول المتأخّر لبعض المشاركين في ورشات العمل حصل تغيير في الوقت المخصص لكل حصة الأمر الّذي جعل الورشات تنتهي بعد الرابعة مساء.

- تباينت الاستراتيجيات المتخذة لتقسيم المشاركين إلى 3 مجموعات خلال ورشات العمل. ففي بعض الأحيان كان التقسيم عشوائيا و مرتجلا في حين قام المنظّمون بتوزيع الاطراف المعنية حسب الاختصاص أو حسب المناطق الجغرافية الممثلة في أحيان أخرى. أمّا في ورشات أخرى فقد سُمح للمشاركين بالانضمام الى مجموعات العمل حسب اختيارهم . و في كل الحالات شملت كل مجموعة عمل ممثلين عن الهيئات الفرعية للانتخابات (IRIEs) و منظمات المجتمع المدني.